كلمة ونص

اليوم العالمي للمنتوف!!

محمد أحمد خبازي

في اليوم العالمي لحماية المستهلك، لا بد من أن نحيّي من أعماق القلب وأعالي الروح، المواطن أعني المستهلك، الذي واجه خلال السنوات الخمس الماضية أعتى الرياح الهوج التي عصفت به وبحياته المعيشية، وظلّ متشبثاً بالحياة والتكيف معها، وممتلكاً القدرة على العيش بما تيسّر له من سبل وإمكانات لا يستطيع غيره العيش بها!!.

إنه المستهلك السوري، الذي جعلته سياسة الحكومة الاقتصادية الرشيدة منتوفاً بكل معاني الكلمة وتجلياتها وتبدياتها!!.

فخلال كل تلك السنوات تركته الجهات المعنية بحمايتها، لقمة سائغة بين فكي بعض التجار والمحتكرين وصناع الأزمات، الذين أكلوه لحماً ورموه عظماً، وراحت تتغنى به وبصموده وبقدرته على اجتراح المعجزات التي يسد بها رمقه ويطعم أسرته ويتدبر أموره وشؤونه وشجونه المعيشية بأقل التكاليف الممكنة، بعد أن رمته بين رحى الغلاء الفاحش ومستغليه، الذين تفننوا بمص قوته ومقدرات البلد، مستفيدين من غياب الرقابة الفاعلة، والمساءلة والمحاسبة، واستهتار الجهات الرسمية التي لا تستيقظ من سباتها، ولا تفطن بذلك المستهلك المسكين، إلا في المناسبات الوطنية والقومية والأممية!!.

وبالتأكيد، نحن لا نطالب في هذه المناسبة حُماة المستهلك بحمايته، لعلمنا أنها عاجزة عن ذلك، ولا الجهات الحكومية المعنية بتوفير الحد الأدنى من أسباب العيش الكريم له، لأننا نعرف أنها غير قادرة!!.

بل نطالبها بالكفّ عن التغني والتغزل به، كيلا تصدق نفسها أنها تحميه!!.

وأما أنت عزيزي المستهلك، فتحية لك من القلب في يومك العالمي، فلك وحدك ترفع القبعة.

أصحاب محطات المحروقات إلى القضاء

السويداء- عبير صيموعة

تجاوز عدد محطات الوقود التي جرى إغلاقها لمدة ثلاث سنوات في المحافظة الـ١٥ محطة بعد أن جاء قرار الإغلاق هذا على خلفية ارتكاب أصحابها مخالفات تتعلق بشراء قسائم بنزين من مصادر مختلفة بكميات تتجاوز ٤٠ ألف ليتر والتصرف غير المشروع بها علماً أن التحقيقات في عمليات تزوير قسائم البنزين ما زالت تقوم على قدم وساق ولكن المستهجن في القضية وما أثار الكثير من الجدل واللغط في الشارع لماذا لم يتم توقيف أي من أصحاب تلك المحطات ممن يعتبرون شركاء في عملية النصب والتزوير؟ حيث تم الاكتفاء بإغلاق محطاتهم لثلاث سنوات علماً إلى أن معظم تلك المحطات جرى تسجيل أكثر من مخالفة بحق أصحابها وعلى مدى أربع سنوات.

ويشير عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في المحافظة ماهر عمرو أن لجنة المحروقات الفرعية في المحافظة قامت بالإجراء الإداري المطلوب في حق تلك المحطات والمتضمن تنظيم الضبوط اللازمة وإحالتهم إلى القضاء أما توقيف ومحاسبة أصحابها فهي مهمة القضاء.

هذا وبعد أن أصبحت الكرة في مرمى القضاء توجهت «الوطن» إلى القصر العدلي في السويداء للاستفسار والتوضيح حول ما يدور من لغط وجدل حيث تبين أنه تم فعلياً تحريك الدعاوى القضائية على أصحاب المحطات أمام محكمة البداية التموينية من النيابة العامة في السويداء بتاريخ ٢٠١٦/٢/١.

ومن جهة أخرى قررت لجنة المحروقات في اجتماعها السابق وضع خطة عمل للجنة تتضمن إتلاف قسائم البنزين المنتهية الصلاحية والمسلمة من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

كما تم خلال الاجتماع الإعلان عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة سادكوب لطباعة البطاقة الذكية للمحروقات المخصصة للآليات في المحافظة ومن المتوقع بدء العمل بها خلال أيار المقبل بعد تجهيز محطات الوقود وتأهيل الكادر المشرف.

انتبهوا... إلى جوالاتكم

١٥٠ ألف جوال مسروق في سنوات الأزمة نصفها في دمشق وريفها

محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي أن سرقة الجوالات ارتفعت بشكل كبير خلال الأشهر الثلاثة كاشفاً عن أن معظم الضبوط الواردة إلى العدلية خاصة بأشخاص ينتحلون صفات منها حكومية.

وقدرت مصادر مختصة أن عدد الجوالات التي سرقت في سورية خلال الأزمة بلغ نحو ١٥٠ ألف جوال نصفها سرق في دمشق وريفها.

وكشفت إحصائيات قضائية أن عدد الجوالات المسروقة في دمشق وريفها خلال الأشهر الثلاثة الماضية بلغت أكثر من ٤ ألف جوال منها نحو ٢٥٠٠ جوال بدمشق وأكثر من ١٧٠٠ جوال في ريفها مشيرة إلى أن السنة الماضية سجلت فقط سرقة ألف جوال في ريف دمشق ما يدل على أن نسبة سرقة الجوالات في الريف ارتفعت بشكل كبير.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح العلبي أن الجوالات التي تسرق هي في الغالب غالية الثمن وأن الكثير من السارقين يتعمدون سرقة الضعفاء والناس وأحياناً هناك بعض الأشخاص يفقدون جوالتهم وبعد التدقيق يتبين أن هناك أشخاصاً يستعملونها.

وقال العلبي: إن بعض الأشخاص يستغلون غياب القانون في بعض المناطق وخاصة في الريف لسرقة المواطنين مشيراً إلى أن بعض المواطنين لا يمتلكون الشجاعة لتقديم شكوى بحق السارقين نتيجة تهديدهم لهم داعياً كل شخص سرق جواله أن يلجأ إلى القضاء باعتباره حامي المجتمع ويعيد الحقوق إلى أصحابها.

وكشف العلبي أن القضاء استطاع أن يضبط عدداً كبيراً من الجوالات المسروقة وإعادتها لأصحابها وذلك بعد ملاحقة السارقين عبر مراقبة الجوال المسروق للوصول إلى مكانه وبالتالي القبض عليه وإحالته إلى النيابة العامة للتحقيق معه مشيراً إلى أن هناك أشخاص مختصون في سرقة الجوالات.

وأوضح العلبي أنه بمجرد تقديم الشكوى ترسل نسخة منها إلى فرع الاتصالات لمراقبة المكالمات الواردة منه مؤكداً أن القضاء يتابع هذه المواضيع في دقة متناهية باعتبار أن سرقة الجوالات في البلاد أصبحت منتشرة ومن هذا المنطلق لابد من التشدد في مسألة ملاحقة السارقين وتقديمهم إلى القضاء المختص.

وبيّن العلبي أن السرقة بشكل عام خطر وتهدد المجتمع بشكل كبير بل إنها تساهم في نشر الفوضى فيه ولذلك فإن القانون اعتبرها من الجرائم الشائنة والخطرة موضحاً أنه يحال السارق إلى محكمة الجنايات في حال تمت عبر الخلع أو الكسر أو بالشارع العام من شخصين أو ثلاثة ويحملون السلاح وهذا ما يسمى بالسلب مضيفاً: إنه من اختصاص محكمة الجانيات السرقات التي تتم بطرق غير مألوفة كالتسلق أو الدخول إلى المكان عبر مفاتيح خاصة.

وأوضح العلبي أن سرقة الجوالات فيه جنحوية الوصف أي من اختصاص محكمة الجنايات لأنها تتم بالشوارع وهي أقرب إلى النشل وتتحول إلى جنايات في حال سرقت في أماكن مغلقة وعبر الكسر والخلع وهذا ما يسمى السرقة الموصوفة.

ودعا العلبي الأهالي إلى التنبه واليقظة والتأكد من هوية الأشخاص الذين يطلبون جولاتهم باعتبار أن معظم السرقات تتم عبر انتحال الشخصيات مشيراً إلى أن الحد من هذه الظاهرة يبدأ بتعاون الأهالي مع الجهات المختصة لضبط العصابات التي تقدم على هذا الفعل الخطر والذي يهدد أمن المجتمع بشكل كبير، معتبراً أن جريمة السرقة بشكل عام من أهم الجرائم الخطرة التي تنشر الفوضى.

> العلبي لـ«الوطن»: ارتفاع كبير في سرقة الجوالات ومعظم السارقين ينتحلون صفات حكومية
>
> سرقة ٤ آلاف جوال في دمشق وريفها منذ بداية العام

طلاب الحقوق في التعليم المفتوح يشتكون دراسة تخفيض المواد المؤتمتة

فادي بك الشريف

اشتكى طلاب الحقوق بالتعليم المفتوح في جامعة تشرين عبر صحيفة «الوطن» من وجود دراسة لتخفيض نسبة المواد المؤتمتة في الكلية، معتبرين أن الأمر سيتم رفعه لمجلس الجامعة وأنه في حال صدوره سيكون له أثر سلبي عليه.

وقال كثير من الطلاب إن الامتحان المؤتمت يخفض احتمالات الظلم التي قد يتعرضون لها وخاصةً في المواد النظرية عندما يكون عدد الدفاتر الامتحانية «ضخماً»، لأن تصحيح المواد النظرية أحياناً يخضع لمزاجية الدكتور وليس للقوانين العلمية. معتبرين أن الامتحان المؤتمت ينصف الطالب المجتهد، على عكس الامتحان التحريري الذي ينصف الطالب «البصّيم»، بغض النظر عن المسائل العملية.

وحول هذا الموضوع أكدت مصادر رئاسة جامعة تشرين لـ«الوطن» أنه سيتم متابع الموضوع وحيثياته واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنصاف الطلاب وألا يؤثر الموضوع سلباً على تحصيلهم العلمي والدراسي.

«دواجن اللاذقية» تخسر نصف مليون ليرة بسبب الغلاء!

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير عام منشأة الدواجن باللاذقية باسم حسن في تصريح خاص لـ«الوطن» عن تعرض المنشأة لخسارة بقيمة نصف مليون ليرة سورية خلال الفترة الماضية موضحاً: تعرضنا لخسارة تزيد على ٥٠٠ ألف ليرة سورية في مبيعنا لـ٤ أطنان فروج بقيمة مليونين و٦٠٠ ألف ليرة سورية بسعر ٦٥٠ ل. س لكيلو الفروج الواحد وهو سعر دون التكلفة وخاصة بعد غلاء علف الدواجن الذي تجاوز سعر الكيلو منه ١٧٥ ليرة، مع تحمل أعباء التدفئة وتوليد الطاقة الكهربائية بفترات التقنين وهي ١٢ ساعة يومياً حيث إن الصوص (بعمر اليوم الواحد وسعره ٢٠٠ ليرة)، يحتاج بقيمة ١٠٠ ليرة من مادة المازوت للتدفئة حتى تتم تربيته، إضافة لتكلفة الخدمات الفنية والصحية كاللقاحات وغيرها، ولا نزال نتدخل إيجابياً لضبط الأسعار بالسوق، يباع كيلو الفروج بالأسواق بقيمة ٧٣٠ ليرة وهو السعر التمويني المحدد، في حين نبيعه بـ٦٥٠ ليرة في جميع صالات المنشأة ومتوافر بشكل دائم حسب قدرة العمل بالمؤسسة كلها.

من جهة ثانية أكد حسن أن المشروع الآلي لإنتاج بيض المائدة سيبدأ عمله باللاذقية بعد شهرين بزيادة إنتاج بين ٤٠-٥٠ مليون بيضة سنوياً مقابل إجمالي الإنتاج الحالي وهو ٤ ملايين بيضة شهرياً، بأقل تكلفة عن الحالية فاليوم تكلفة كل بيضة ٢٨ ليرة منها ٤ ليرات قيمة ما تحتاجه البيضة الواحدة من مادة المازوت لتوليد الكهرباء ونبيعها بـ٢٦ ليرة فقط أي بخسارة ليرتين بكل بيضة، ويباع الطبق الواحد ٧٧٥ بشكل مباشر للمستهلك بجميع صالات المنشأة في حين تكلفته تصل لـ٨٤٠ ليرة، حرصاً على التدخل الإيجابي لضبط الأسواق في حين نبيعه للجهات العامة بالسعر التمويني المحدد بـ٨٠٠ ليرة.

كما جدّد مدير دواجن اللاذقية مطالبته عبر «الوطن» بالدعم الحكومي لقطاع الدواجن بشكل عام، مبيناً: تتحمل المنشأة أعباء كبيرة من الناحية المالية ما يسبب خسائر بالعائدات مقابل القيم المدفوعة سواء لشراء الأعلاف الذي نستورده عبر القطاع الخاص في ظل غيابه من مؤسسة الأعلاف، وكذلك تكلفة شراء المازوت لتوليد الكهرباء مع استمرار التقنين بشكل ٣ بـ٣ على مدار اليوم، لذا نطالب بتأمين مؤسسة الأعلاف لعلف الدواجن وكذلك تحسين وضع الكهرباء حتى يعود بالفائدة على المستهلك من ناحية تخفيض الأسعار وعلى المنشأة من ناحية تحقيق الأرباح.

٢٠٠ ألف غرامة للمرشحين المخالفين لأصول الإعلان

الوطن

فرضت محافظة دمشق غرامات تصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية بحق الأعضاء المرشحين لعضوية مجلس الشعب الذين يخالفون أصول نشر الإعلانات والتي يمكن أن تسيء إلى المنظر العام وبين القرار رقم ١٢ تاريخ ١٣-٣-٢٠١٦ الصادر عن محافظ دمشق الأماكن التي يسمح فيها للمرشحين بوضع الإعلانات والنشرات والبرامج الانتخابية للمرشحين وحذر من لصقها على جدران الأبنية العامة والخاصة ودور العبادة أو خارج الأماكن المخصصة ويعاقب بالغرامة من ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية كل من يلصق بياناً خارج الأماكن التي حددها القرار، وتزيد الغرامة لتصل من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية إذا كان الإعلان عن طريق الكتابة على الجدران وتتم إزالة هذه الإعلانات على نفقة المرشح، وحذر القرار من التعرض بالتشهير ضد المرشحين الآخرين وعدم الإشارة إلى أي دلالة مذهبية أو طائفية أو قبلية ومنع القرار المرشحين من الاستمرار في الدعاية الانتخابية قبل ٢٤ ساعة من توقف العملية الانتخابية.

مجلس محافظة دمشق في يومه الثاني

إنجاز تخصيص ٩٠٪ من مقاسم خلف الرازي

محمود الصالح

تركزت المناقشات في مجلس محافظة دمشق في يومه الثاني من دورته الثانية لهذا العام على الخدمات والمرافق البلدية وتسوية المخالفات والأمور المتعلقة بالإسكان والعمل الشعبي والأبنية المدرسية وكانت القضية الرئيسية حول أعمال تنفيذ المرسوم ٦٦ والإجراءات ومراحل العمل التي وصلت إليها أعمال التنفيذ.

وقد أشاد رئيس مجلس محافظة دمشق المهندس عادل العلبي بجهود العاملين في مديرية تنفيذ المرسوم ٦٦ على قيامهم بعملية التخصص بنجاح وأصبحت هذه العملية نموذجاً يحتذى به في المشاريع التنظيمية الأخرى حيث بلغت نسبة إنجاز التخصص خلال الأيام الأولى ٩٠٪ من المقاسم مؤكداً أن عملية التخصيص سوف تستمر لمدة عام من بدء التخصص.

ركزت الطروحات المقدمة في هذه الجلسة على ضرورة حل المشاكل الإرثية بالمنطقة التنظيمية الثانية والإسراع في إنجاز مركز خدمة المواطن في كفر سوسة وإحداث مركز خدمة في حي ساروجة وصيانة شوارع المدينة ومعالجة العقارات المستملكة في منطقة البارك الشرقي وإزالة أعمدة المواقف والسلاسل من أمام المحلات التجارية والأسواق ومحاسبة المتعهد الذي نفذ الحفريات في شارع بغداد ودراسة وضع جسر المشاة في شارع بيروت وإنشاء مستوصف ومدرسة في جبل الرز.

وفي معرض إجابته عن تساؤلات أعضاء المجلس بين المهندس جمال يوسف مدير تنفيذ المرسوم ٦٦ أن المصور رقم ١٠٢ المتعلق بالمنطقة التنظيمية الثانية للمرسوم ٦٦ صدر وصدق منذ الشهر العاشر لعام ٢٠١٣ وما زلنا نتلقى من المواطنين والمختصين الملاحظات المفيدة لدراستها من لجنة مختصة وإقرار التعديل المناسب ولاسيما أننا لم نبدأ التنفيذ في المنطقة الثانية وبين أن معظم الإشكاليات الإرثية في المنطقة التنظيمية الأولى تمت معالجتها وتنظر اللجان القضائية في جميع القضايا المطروحة في المنطقة الثانية. وطلب يوسف من المواطنين المخصصين في المقاسم عدم الاستعجال في توقيع عقود التنفيذ إلى بعد استشارة مختصين بذلك والمحافظة جاهزة للمشاركة في تنفيذ هذه المقاسم عند إحداث الشركة القابضة.

أما بالنسبة لوضع الاستملاك في البارك الشرقي فبين يوسف أن جميع إجراءات الاستملاك منجزة ولا توجد إشكالية وتنفيذ الاستملاك في البارك الشرقي مرتبط بتوافر السكن البديل للشاغلين وتمويل إحداث للبارك.

وحول إمكانية تخصيص مدارس في عش الورور أكد أنه لا يمكن قبل انتهاء الدراسة التنظيمية وتصديق المخطط.

وعن وضع شارع بغداد بينت مديرة الصيانة المهندسة كاميليا أتاسي أنه تم تغريم المتعهد الذي قام بالحفريات وستقوم المحافظة بإعادة تنفيذ الأعمال على حساب المتعهد. وأكد مدير الدراسات الفنية أن هناك دراسة لإعادة تأهيل جسر المشاة على شارع بيروت.

> تغريم متعهد شارع بغداد والتنفيذ على حسابه

الخميس عطلة المعلم

بمناسبة عيد المعلم العربي أعلنت وزارة التربية تعطيل المدارس الرسمية والخاصة والمستولى عليها وما في حكمها، والمعاهد التابعة لوزارة التربية، والإدارات الفرعية في المحافظات، والإدارة المركزية، والمركز الوطني للمتميزين، والهيئة العامة لأبنية التعليم، والمؤسسة العامة للطباعة وفروعها في المحافظات يوم الخميس ٢٠١٦/٣/١٧.